الاستثمار، الدفاع والنمو فى البلاد النامية

(مع اشارة خاصة للبلدان العربية)

د. محمد رئيف مسعد (*)

تشهد الفترة الحالية تزايد الانفاق العسكرى فى البلاد النامية بمعدلات كبيرة يدل عليه تزايد ميزانيات الانفاق العسكرى والاتجاه التصاعدى المستمر لتزايد الأعباء الدفاعية متمثلة فى ارتفاع نسبة الدفاع الى الناتج المحلى الاجمالى . لأهمية التنمية الاقتصادية فى هذه البلاد فان تحليل العلاقة بين نفقات الدفاع ، والاستثمار والنمو يصبح من الأمور الحيوية والضرورية فى الاقتصاديات النامية .

تعتبر هذه الدراسة محاولة جادة لتقييم وتحليل تأثير نفقات الدفاع على الاستثمار والنمو فى البلدان النامية .

فى الجزء الأول من الدراسة تناولنا القنوات التى يمكن أن يؤثر به الانفاق العسكرى — عن طريق عملية الاستثمار — على النمو ، وخلصنا الى أن هناك ثلاث قنوات :

أولا : ان زيادة العبء العسكرى تقلل أو تخفض من معدل الادخار ومن ثم له تكلفة موارد حقيقية .

(*) أستاذ مساعد — كلية الاقتصاد والعلوم السياسية — جامعة القاهرة .

ثانيا : ان زيادة العبء العسكرى تؤدى الى منافسة فى استخدام الصرف الأجنبى النـــادر فى هذه البلاد وتحول الواردات بعيـــدا عن السلع الاستثمارية وتزداد بالتـــالى الفجوة الخارجية •

ثالثا : ربما يكون لزيادة الأعباء العسكرية (الانفاق العسكرى) آثار ايجابيـــة عن طريق نفقات البحوث والتنمية أو تنمية المهارات بين العسكريين أن تزيد من امكانية استغلال السلع الاستثمارية بفاعليـــة أكثر ، من ناحية أخرى ربما تحول العوامل الانتاجيـــة المتعاونـــة فى العملية الانتاجيـــة مثل العمالة الماهرة والمنظمين بعيـــدا عن القطاعات الانتاجية وبالتـــالى تقلل من الاستثمار الممكن فى الاقتصاد القومى • وعموما فان دور الانفاق العسكرى فى التأثير على الطاقة الاستيعابية بعد عام وأساسى فى تحديد ما اذا كانت زيادة الانفاق العسكرى تساعد أو تعوق النمو •

فى الجزء الثانى صيغنا (قمنا ببنـــاء) نموذج قياسى يمكن من دراسة تأثير نفقـــات الدفاع على الاستثمار والنمو وفيه حللنا كل من الطلب والعرض للســـلع الاســـتثمارية ، وأظهـــرنا كيف أن الطاقـــة الاستيعابية وامكانية الاستثمار فى الدول الأقل تقدما يمكن أن تؤثر فى هاتين الدالتين ثم اختبرنا عمليـــا صـــلاحية (جـــدوى) النموذج باستخدام بيـــانات مقطعيـــة لمتوسط سلسلة زمنية لـــكل بلد فى العينة المختارة وتبين وجود علاقة معنوية سالبة بين نفقات الدفاع والاستثمار والنمو فى البلاد الأقل تقدما عند أخذ كل العوامل المتداخلة (المتشابكة) فى الاعتبار ،ولقـــد أشارت الدلائل الاحصائيـــة الى حقيقة هامة وهى أن زيادة نفقات الدفاع تقلل (تخفض) من النمو خلال تأثيرها المعاكس (المضـــاد) على توزيع الموارد النـــادرة بعيـــدا عن الاســـتخدامات المنتجـــة •

من ناحية أخرى فان تطبيق النموذج على مجموعة البلدان العربية المختارة (١٧ بلدا) نشير أيضا الى أن العبء العسكرى له تأثير سالب

على النمو كما أن المؤشر كمياً ذو قيمة ليست صـــغيرة وبحساب مرونة معدل النمو بالنسبة لعبء الدفاع وجدنا أن معامل المرونة = —١ر٤٢ مما يعنى أن تخفيض العبء العسكرى (كنسب من القيمة الجارية) بـــ ١٪ سوف يترتب عليه تقريبا زيادة فى معدل النمو بـــ ١ر٤٪ وهذه العلاقة التبادلية تلقى الضوء على الأثر المهم الذى تمارسه النفقـــات العسكرية على الدول العربيـــة من خلال تخفيض معدلات نموها وفى الجزء الأخير (النتـــائج) بينا أن زيادة الانفاق العسكرى فى بلدان العـــالم الثالث يترتب عليها تكلفة حقيقية للموارد وتأثير سلبى (محبط) للنمو بصرف النظر عن المبررات الاستراتيجية لزيادة الانفاق العسكرى هذه النتيجة توصلنا اليها من مقياس مرونة معدل النمو بالنسبة لعبء الدفاع حيث تبين أن تخفيض (تقليل) العبء العسكرى بـــ ١٪ يترتب عليه زيادة فى معدل النمو بحوالى ١ر٢٩٪ ، وهـــذه المبـــادلة توضح صراحة مدى الأهمية التى يمكن أن تؤثر بها النفقـــات العسكرية على البلدان النامية ، وتتمثل فى تخفيض أو تقليل معدلات نموها .

ان الروح العسكرية مستمرة فى البلاد النامية الفقيرة والغنيـــة على السواء والبعض ربما يعتبرها شر لابد منه ، ولقد حاولنا أن نبين حجم التكاليف الاقتصادية الطائلة المترتبة عليها وكيف أن تخفيض أعباء الدفاع سوف يكون له مساهمة معنـــوية ايجابيـــة على النمو ، لذا من الأهمية بمكان أن تعرف هذه الدول مقدار تكاليف الأسلحـــة والذخائر فى صورة الخبز والزبد الضائع عليها ، والآن تبدو تكلفة الفرصة البديلة للأسلحة عالية جدا .